Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (3): 30 Jan 2022
P: 126 - 143
ISSN: 2522- 3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (3): 30 يناير 2022 م
ص: 126 - 143

The Role of Human Capital in Non- oil Exports in the Kingdom of Saudi Arabia from 1981 to 2014

Norah Obaidallah Al- sufyani
Community College for Girls in Abha || King Khalid University || KSA

Abstract: This study aimed at assessing the long- term relationship between human capital development and non- oil exports in the Kingdom from 1981 to 2014. The study assumes that there is a direct relationship between the increase in non- oil exports of the Kingdom and the interest in human capital and global income, and an inverse relationship between the increase in non- oil exports of the inflation rate. To achieve this goal, an *autoregressive model of distributed lag* (ARDL) has been used. The study has found a long- term relationship between the variables, and what explains this relationship is the global income, which is directly related to non- oil exports, and inflation, which has an inverse relationship with non- oil exports, according to the hypotheses of the study on global income and inflation. As for spending on developing human capital and health and social development, it has appeared to be insignificant and does not affect non- oil exports, and this contradicts the hypotheses of the study for this part due to the mismatch of the graduates' majors with the labor market requirements, and the overcrowding of foreign labor against national labor. The study has recommended conducting extensive studies to determine the needs of the labor market in different fields, encouraging young people to establish private projects and supporting them by offering loans and providing facilities, and increasing Saudization in private sectors instead of foreign labor in addition to the optimal allocation of financial resources, such as spending on human resources development and on health and social development.

Keywords: Diversification of the economic base- human resource development- health and social development- training and development- spending on education- spending on health.

دور رأس المال البشري في الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية للفترة من 1981 إلى 2014م

نوره عبيد الله السفياني
كلية المجتمع للبنات بأبها || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة الحالية إلى اختبار العلاقة طويلة الأجل بين تطوير رأس المال البشري والصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1981م إلى 2014م، وتفترض الدراسة وجود علاقة طردية بين زيادة الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية وبين الاهتمام برأس المال البشري والدخل العالمي، وعلاقة عكسية بين زيادة الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية ومعدل التضخم فيها. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL. وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ما يفسر وجود هذه العلاقة هو الدخل العالمي والذي يرتبط بعلاقة طردية مع الصادرات غير النفطية، والتضخم والذي يرتبط بعلاقة عكسية مع الصادرات غير النفطية وفق ما نصت عليه فرضيات الدراسة الخاصة بالدخل العالمي والتضخم، أما بالنسبة للإنفاق على تطوير رأس المال البشري والإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية فقد ظهرت غير معنوية ولا تؤثر على الصادرات غير النفطية، وهذا يتعارض مع فرضيات الدراسة الخاصة بهذا الجزء. وذلك بسبب عدم مواءمة مخرجات منظومة

التعليم والتدريب لاحتياجات سوق العمل ونمو عرض العمل، إضافة لمزاحمة الأيدي العاملة الأجنبية للعمالة الوطنية في المملكة العربية السعودية، واستنادا للنتائج أوصت الباحثة بعمل دراسات موسعة لتحديد احتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة، وتشجيع الشباب على إنشاء المشاريع الخاصة وتقديم القروض والتسهيلات اللازمة لدعمهم في ذلك. بالإضافة لزيادة نسب السعودة في القطاع الخاص وعدم الاعتماد على العمالة الأجنبية، وضرورة العمل على التخصيص الأمثل للموارد المالية كالإنفاق على تنمية الموارد البشرية والإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: تنويع القاعدة الاقتصادية- تنمية الموارد البشرية – الصحة والتنمية الاجتماعية- التدريب والتطوير- الإنفاق على التعليم- الإنفاق على الصحة.

المقدمة.

للصادرات أهمية كبرى في النمو الاقتصادي لأي الدولة، لأنها تؤدي لزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وارتفاع حجم الدخل الوطني وزيادة فرص العمل. ولكون المملكة العربية السعودية دولة نفطية فقد رأت ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية، وعدم الاعتماد على صادراتها النفطية لخطورة ذلك عند تذبذب أسعار النفط وانخفاض الطلب عليه. ويتم تنويع القاعدة الاقتصادية عن طريق زيادة الصادرات غير النفطية حيث عملت المملكة على زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 265% خلال ست سنوات، حيث كانت تبلغ الصادرات غير النفطية 41148 مليون ريال عام 2003م ثم ارتفعت 109224 مليون ريال عام 2009م (أحمد، 2016:ص77، 78).

فقد أولت المملكة العربية السعودية اهتمام بالغ المدى بتنمية الموارد البشرية وتطويرها مما ينعكس على جودة الإنتاج ويدفع لزيادة الإنتاجية وبالتالي نمو الصادرات غير النفطية، حيث يقاس تقدم المجتمعات بالمستوى المعرفي لديها، فعملت على زيادة الاعتمادات المالية لتطوير رأس المال البشري خلال المدة (2005- 2008م) من 69.9 بليون ريال إلى 104.6 بليون ريال (خطة التنمية التاسعة، تنمية الموارد البشرية:ص361) سواء على مستوى التعليم العام أو التعليم الجامعي أو التعليم التقني والتدريب المهني. كما أهتمت بالصحة والتنمية الاجتماعية بزيادة المرافق والموارد الصحية والاجتماعية بما يضمن الحياة الصحية والكريمة لجميع طبقات المجتمع، مما أدى لانخفاض معدل الإصابة بالأمراض السارية، وانخفاض معدل وفيات الأطفال وزيادة العمر المتوقع للإنسان. تم عمل كل ذلك من أجل النهوض بالعنصر البشري لما لذلك فوائد تعود على الفرد بصفة خاصة وعلى الدولة واقتصادها بصفة عامة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن اقتصاد المملكة العربية السعودية اقتصاد نفطي، حيث تشكل الصادرات النفطية 84% من قيمة الصادرات الكلية عام 2014م (التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، 2014: ص 101) ونظراً للتقلبات الحادة في أسعار النفط، والضرورة الملحة لتنويع اقتصاد المملكة فقد سعت المملكة لزيادة الصادرات غير النفطية عن طريق تقديم التمويل والتسهيلات الضرورية، أضافة لتنمية الموارد البشرية من دعم التعليم والتدريب والاهتمام بالشؤون الصحية للأفراد، بما يضمن الحصول على مزايا تنافسية تساعد المملكة في زيادة حصتها من الصادرات غير النفطية.

وعلى ضوء ذلك تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل الإنفاق على تنمية الموارد البشرية أدى إلى زيادة الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية؟

فرضيات الدراسة:

1- توجد علاقة طردية بين الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية والدخل العالمي.

2- توجد علاقة طردية بين الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية والإنفاق على تنمية الموارد البشرية.
3- توجد علاقة طردية بين الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية والإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية.
4- توجد علاقة عكسية بين الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية ومعدل التضخم فيها.

هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اختبار العلاقة طويلة الأجل بين تطوير رأس المال البشري والصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1981- 2014م، حيث تشكل الصادرات غير النفطية 16% من قيمة الصادرات الكلية عام 2014م (التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، 2014: ص 101) كما يتمثل الهدف الثانوي للدراسة التعرف على التجارة الخارجية بنظرياتها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها من أوائل الدراسات التي تقيس العلاقة طويلة الآجل بين تطوير رأس المال البشري والصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية باستخدام أساليب قياسية حديثة، كما أنها تحث متخذ القرار على العمل للموائمة بين مخرجات منظومة تطوير الموارد البشرية مع احتياجات سوق العمل، لتحقيق التوازن والاستفادة من المبالغ المرصودة لذلك في زيادة الصادرات غير النفطية، والتي تمثل اهم الأنشطة الاقتصادية المؤدية لتنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية وبالتالي نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2- الدراسات السابقة.

يعتبر ليونتيف أول من قام بإجراء اختبار لنظرية وفرة عناصر الإنتاج، ولم يستطيع إثبات صحة النظرية، ولكنه حاول تفسير ذلك اللغز بأن إنتاجية العامل الأمريكي تعادل ثلاثة أضعاف إنتاجية العامل غير الأمريكي، ولكن هذا التبرير لم يقنع العديد من الاقتصاديين، ما دفع الكثير منهم للبحث عن تفسير آخر.

1- **فناقش (Raphael,2015)** آثار تطور رأس المال البشري على التجارة الخارجية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ولكنه توصل لنتائج مخالفة لنتائج الدراسة الحالية حيث وجد أن حجم التجارة الدولية يتفاوت من دولة لأخرى بسبب التفاوت في مستويات الاستثمار في التعليم داخل الدول، وكذلك اختلاف المهارات المكتسبة، وأن التجارة ستتحول إلى الشركات كثيفة المهارة. حيث أن تراكم المهارات لدى العمال هي عنصر أساسي لتحقيق النجاح الاقتصادي على المدى الطويل، وأوصى بضرورة الاهتمام بالاستثمار في التعليم لما له من أثر بالغ على التجارة الخارجية.
2- **وتركز دراسة (الحاروني، 2015)** في نفس السياق على التعليم باعتباره أهم مكونات رأس المال البشري، وذو تأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي واستخدم في دراسته أسلوب التكامل المشترك وهو نفس الأسوب المستخدم في الدراسة الحالية، وتوصل الباحث لوجود علاقة طويلة الأجل بين التعليم العام والنمو، بينما التعليم الجامعي كانت علاقته سلبية على نمو الناتج وهو نفسه ما توصلت له الدراسة الحالية مما يدل على عدم تطابق تخصصات الخريجين بمتطلبات سوق العمل، وضرورة الموائمة بينها عن طريق ورش عمل ودورات تدريبية للخريجين حسب متطلبات سوق العمل.
3- **وهدفت دراسة (Louis,2015)** إلى تقييم السياسات المتبعة لدعم براءات الاختراع، وقدرتها على تبادل سلع كثيفة التكنولوجيا عالمياً، أستخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي بطريقة خريطة المفاهيم، وتوصل إلى

تساوي نسب الاختراعات مع نسب التجارة الخارجية، وتوقع أن أحد أسباب التباين في نسب التجارة بين الدول المذكورة في الدراسة هو التباين في سياسات منح براءات الاختراع، ودعا إلى تسهيل تنسيق تبادل الاختراعات عالميا بين كافة المستخدمين.كما أوصى بتقوية أنظمة براءات الاختراع لتتناسب مع النمو في التجارة الخارجية.

4- **وناقش(MARINA,2013)** العلاقة بين رأس المال البشري والتجارة الخارجية، ولكن من وجهة نظر مختلفة تتضمن التعليم والتدريب خارج البلد الأم، وتأثير ذلك على البلد الأم والبلد المضيف من ناحية التجارة العالمية، حيث أجرى الدراسة على تجارة الدولة المتحدة مع 167 دولة خلال الفترة 1999- 2009م باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية، وتوصل إلى أن أهم المؤثرات الاقتصادية للطلاب الدوليين هي اكتساب أفكار جديدة، ونوعية الدراسة والتدريب بما يدعم التجارة العالمية. وأثبت التأثير الإيجابي للطلاب الدوليين على حركة التجارة بين البلدان محل الدراسة. وأوصى الباحث بضرورة تقوية العلاقة بين الطلاب الدوليين وجامعاتهم لما لذلك من أثر إيجابي على التدفقات النقدية بين الدول.

5- **بينما ناقش(Yochanan,Uriel, 2013)** موضوع الميزة النسبية المكتسبة من منظور مختلف هو تطوير التكنولوجيا باستخدام Recardian model، حيث درسا آثار الثورة التكنولوجية على التجارة الدولية في الصين، التي حسنت من قدراتها التكنولوجية عن طريق الاستثمار المستمر في مجال البحوث والتكنولوجيا.وتدعو الورقة إلى تعاون مستمر بين الدول من أجل تحسين الاستفادة من الابتكارات للضمان أن مثل هذه الاستثمارات في البحوث والتنمية سيؤتي ثماره لجميع الأطراف المعنية.

6- **ودرس(Aurora,Natercia, 2010)** العلاقة طويلة الأجل القائمة بين التجارة ورأس المال البشري، من خلال الجهود المبذولة لتطوير الموارد البشرية في البرتغال باستخدام التكامل المشترك طريقة يوهانسون. وتوصل الباحثان إلى أن أعلى تأثير على الإنتاجية هو تأثير رأس المال البشري. وأن البرتغال تعاني من فجوة تعليمية كبيرة، وأوصى الباحثان برفع مستوى السكان من التحصيل العملي ومراجعة التعليم المقدم ونوعيته كما أوصت الدراسة الحالية بذلك.

7- **وتناولت دراسة(Wang, Xiang, 2007)** اعتماد الصين في تجارتها مع العالم الخارجي على ميزتين هي: الموارد البيئية المنخفضة التكاليف، والاستفادة من القوى العاملة الرخيصة. ولكن بمرور الوقت تحولت هذه الميزتين إلى عيوب لعدم استغلالها بالطريقة الصحيحة. فالموارد البيئية الرخيصة أدت إلى تأخر الصين عن الدول المتقدمة في المحافظة على البيئة، وعانت أيضا مع سوء نوعية العمالة، وانخفاض مستوى المهارة لديها. أستخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي بتطبيق المزايا النسبية، وتوصل إلى أن الصين هي الأدنى بين 7 دول، بسبب عدم الاستغلال الأمثل لرأس المال البشري والتأثير السلبي على البيئة.

وعلى ذلك تتفق الدراسة الحالية مع اغلب الدراسات السابقة في كون الإنفاق على رأس المال البشري لم ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي للدول، ولكن ما يميز الدراسة الحالية هو تطبيقها على المملكة العربية السعودية.

منهجية الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بتوضيح العلاقة طويلة الأجل بين تطوير رأس المال البشري والصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية واستندت الدراسة على التقارير الرسمية لمؤسسة النقد العربي السعودي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولأثراء الدراسة تم الاستعانة بالكتب والرسائل الجامعية، والمقالات والأوراق البحثية. كما تم الاستناد على منهجية التحليل القياسي بهدف توضيح أثر الاهتمام بالموارد البشرية على

الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1981- 2014م) باستخدام برنامج EViews كونه الأكثر تناسباً لنموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة(ARDL).

هيكل الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربع محاور المحور الأول المقدمة والدراسات السابقة والمحور الثاني الاطار النظري والمحور الثالث الاطار التطبيقي ويشمل الجانب التحليلي وفي المحور الرابع توضح الدراسة النتائج التي تم التوصل إليها.

المحور الثاني- الإطار النظري.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية ونظرياتها

بدأ الاهتمام بعلم الاقتصاد الخارجي منذ ظهور التجاريين لما له من أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة، فقد ظهرت العديد من النظريات التي تحاول تفسير سبب قيام التجارة الخارجية، مثل نظرية وفرة عناصر الإنتاج في المدرسة السويدية بواسطة هكشر- أولين.

أولاً- مفهوم التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية بتبادل السلع والخدمات بين الدول، وقد وردت عدة تعريفات للتجارة الخارجية منها تعريف الدكتور علي عباس بأنها "أي نشاط تجاري يتعدى مداه وانتشاره الحدود الجغرافية لصانع أو تاجر الخدمة أو السلعة "، وعرف شيفا رامو التجارة الخارجية بأنها" أي نشاط تجاري أو خدمي تقوم به أي منظمة أعمال عبر حدود وطنية لدولتين أو أكثر" كما عرفها الدكتور أحمد عبدالرحمن بأنها " معاملات بين أفراد أو منشآت من دول مختلفة" (عباس، 2016: 24)

ثانياً- نظريات التجارة الخارجية

نظرية وفرة عناصر الإنتاج- هكشر- أولين:

يرى هكشر- أولين تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي يحتاج إنتاجها إلى العنصر الوفير في الدولة، واستيراد السلع التي يحتاج إنتاجها إلى العنصر النادر في الدولة. وقد حضت هذه النظرية باهتمام بالغ من قبل الاقتصاديين، وذلك لتفسيرها قيام التجارة الخارجية على أساس وفرة عناصر الإنتاج، وبعد ظهورها بدأت العديد من الدراسات لاختبار مدى صحة هذه النظرية.

حيث قام ليونتيف(1954) باستخدام جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي، عن الصادرات وبدائل الواردات لعام 1947، توقع انه سيجد صادرات كثيفة رأس المال وواردات كثيفة العمل، بناء على نظرية هكشر أولين لأن الولايات المتحدة الأمريكية دولة كثيفة رأس المال. ولكنه وجد أن الولايات المتحدة الأمريكية صدرت سلع كثيفة العمل واستوردت سلع كثيفة رأس المال.

لم يصدق ليونتيف هذه النتائج لإيمانه العميق بصحة نظرية هكشر أولين، ولكنه وضع بعض المبررات منها أن إنتاجية العامل الأمريكي تعادل ثلاثة أضعاف العامل غير الأمريكي، ولم يُقبل هذا التبرير فقام بإعادة الاختبار عام 1951م وتوصل لنفس النتائج. ما دفع الكثير من الاقتصاديين لمحاولة حل هذا اللغز والقيام بالعديد من الدراسات بإضافة بعض المتغيرات التي أهملها ليونتيف في تحليله.

وتوصل الاقتصاديين إلى أهم عنصر لم تتضمنه دراسة ليونتيف وهو عنصر رأس المال البشري الذي يتضمن الإنفاق على الصحة والتدريب والتعليم، عندما اثبت كيسنج (1966) أن الصادرات الأمريكية تحتوي رأس مال بشري أكثر من تسع دول صناعية، و وضح Gruyere and Matavernon(1967) تأثير الإنفاق على البحوث والتطوير على التجارة الخارجية، وتوصل الباحثان إلى أنه بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير يصبح بإمكان الدولة تقديم منتجات جديدة أو أساليب إنتاجية حديثة تقود لزيادة صادرات الدولة.

وقام بالدلوين (1971) باختبار الصادرات الأمريكية مع إدخال رأس المال البشري واستطاع إسقاط لغز ليونتيف.

كما وضع جونز (1987) نظرية نسب عناصر الإنتاج الحديثة، والتي تنص على إمكانية الاعتماد على عنصر رأس المال البشري في تفسير أنماط التجارة الخارجية.

واثبت كينين (1995) عدم وجود لغز ليونتيف وأكد صحة نظرية هكشر أولين عن طريق إضافة نسبة مساهمة رأس المال البشري إلى رأس المال العيني، ثم حساب رأس المال إلى العمل باستخدام نفس بيانات ليونتيف عام 1947، وتوصل إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمل.

المبحث الثاني- جهود المملكة العربية السعودية لتنمية وتطوير رأس المال البشري.

تولي المملكة العربية السعودية اهتماما بالغا بتطوير رأس المال البشري من أجل تحقيق التنمية في المجتمع لإدراكها بأهمية تطوير الموارد البشرية في رفع الإنتاجية، وتطوير الاستثمار والتقدم التقني وتطور المهارات الإدراكية للأفراد، ورفع مستوى الطموح والإبداع لديهم. ويظهر ذلك من خلال الاهتمام بـ:

1- **التعليم والتدريب**: خصصت المملكة العربية السعودية 25% من إجمالي الإنفاق العام في الدولة للتعليم (التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، العدد51. ص 114)، إضافة لدعوة المملكة في خطة التنمية العاشرة إلى "تنمية الموارد البشرية ورفع إنتاجيتها، وتوسيع خياراتها في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات" سواء على مستوى التعليم العام أو التعليم العالي، أو على مستوى التدريب وتطوير المهارات.

الجدول(1) تطور التعليم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1981- 2014م)

السنة	عدد الطلبة	عدد المعلمين	عدد المدارس
1981	1388399	129672	11127
1982	1505307	133955	11458
1983	1648944	146985	12367
1984	1800273	158789	12839
1985	1929679	171083	13173
1986	2095889	183029	13740
1987	2261708	196963	14609
1988	2433549	215816	15971
1989	2607861	237368	17057
1990	2736558	257777	17471
1991	2852190	274478	18433
1992	3059565	291495	19181
1993	3271328	310942	20209
1994	3437183	329361	21257

السنة	عدد الطلبة	عدد المعلمين	عدد المدارس
1995	3634691	332638	21814
1996	3757230	347052	22369
1997	3868524	361698	23144
1998	4000820	363704	23464
1999	4115106	379538	23955
2000	4186574	397784	24464
2001	4273902	407080	25009
2002	4291685	420443	25473
2003	4355670	436526	25902
2004	4439556	418127	26355
2005	4534211	444760	26601
2006	4600026	460610	26934
2007	4717275	472433	27583
2008	4749898	495194	27851
2009	4825048	498340	28230
2010	4918577	490740	28245
2011	4968978	482780	28393
2012	5014995	475200	28423
2013	5131644	463195	28575
2014	5207728	455136	32126

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي من 1981- 2014

نلاحظ من الجدول السابق تطور التعليم في المملكة العربية السعودية من عام 1981 إلى عام 2014 حيث تضاعف عدد المدارس لضعفين خلال هذه الفترة تقريباً، حيث كانت 11127 مدرسة تقريباً في عام 1981م وأصبحت 32126 مدرسة عام 2014، إضافة للتزايد الهائل في أعداد الطلاب والمعلمين حيث حرصت المملكة على ضرورة تلقي العلم لكل مواطن ومقيم على أراضيها لإيمانها بالفوائد العائدة من ذلك على الفرد والمجتمع بأكمله.

أيضا لم تهمل المملكة العربية السعودية جانب التدريب والتطوير من خلال المؤسسات التقنية والمهنية الموجودة في كل مناطق المملكة، والتوعية بأهميتها لأفراد المجتمع حيث يظهر ذلك جلياً في أقبال الطلبة على الالتحاق بهذه المؤسسات فزاد عدد الطلبة الملتحقين من 70075 طالب عام 2007 إلى 113851 طالب خلال ثمان سنوات ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم 2.

الجدول(2) تطور التدريب في المملكة العربية السعودية من عام 2007 إلى عام 2014م

السنة	عدد الطلبة	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد المعاهد
2007	70075	7045	90
2008	83347	7168	101
2009	91843	6636	106
2010	85386	7021	112
2011	81283	7845	112
2012	115948	7858	119
2013	114271	7240	124

السنة	عدد الطلبة	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد المعاهد
2014	113851	7542	123

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي من 2007- 2014

2- **الصحة والتنمية الاجتماعية:** يعد الاهتمام بالخدمات الصحية من أهم الأولويات في المملكة العربية السعودية، فقد حضت بتطور كبير خلال السنوات الماضية سواء على مستوى المستشفيات والمراكز الصحية، أو على مستوى القوى العاملة والبرامج الكفيلة بتحسين مستوى الخدمات، حيث زاد عدد المستشفيات من 145 مستشفى عام 1981م إلى 475 مستشفى عام 2014م، بالإضافة لزيادة عدد الأطباء والممرضين حيث دعت خطة التنمية العاشرة إلى "توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة ذات الجودة العالية لجميع السكان وتيسير الحصول عليها". إضافة لاهتمام المملكة بالتنمية الاجتماعية وإخراج المجتمع النامي من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم، وتحقيق المشاركة في العمل والعدالة في توزيع الثروة، عن طريق المؤسسات الاجتماعية مثل: الشؤون الاجتماعية الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع طبقات المجتمع ويظهر ذلك جلياً من خلال المبالغ المصروفة في كلاً منها في جدول (3).

الجدول(3) الاهتمام بالشؤون الصحية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1981- 2014م)

السنة	عدد المستشفيات	عدد الاطباء	عدد الممرضين
1981	145	15.072	29.761
1982	182	17.528	38.075
1983	200	18.531	40.520
1984	217	20.484	43.963
1985	223	21.907	45.840
1986	227	23.077	48.066
1987	232	24.709	49.943
1988	242	25.278	53.867
1989	249	27.765	57.090
1990	245	29.227	61.246
1991	288	30.306	60.736
1992	294	30.544	61.214
1993	305	30.414	61.986
1994	312	30.281	64.790
1995	316	31.502	65.526
1996	318	31.222	66.948
1997	323	31.983	67.421
1998	331	32.456	68.341
1999	339	35.768	71.318
2000	350	38.496	74.114
2001	351	40.265	78.587
2002	374	43.348	79.994
2003	384	45.589	83.868
2004	387	47.919	93.735
2005	393	52.838	101.298

السنة	عدد المستشفيات	عدد الاطباء	عدد الممرضين
2006	408	54.903	110.858
2007	415	65.619	129.792
2008	420	69.226	134.632
2009	435	71.185	139.701
2010	445	80.489	154.711
2011	453	81.532	165.334
2012	462	85.910	170.270
2013	470	89.846	180.620
2014	475	97.727	186.361

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي من 1981- 2014

الجدول(4):إنجازات الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية خلال الفترة (2005- 2014م)

	الضمان الاجتماعى		الجمعيات الخيرية
السنة	المبالغ المصروفة	عدد المستفيدين	المبالغ المصروفة
2005	3004.0	386666	1075.8
2006	7485.2	533934	1539.3
2007	10768.0	758208	1411.9
2008	13225.4	855325	1600.3
2009	13043.0	888820	2234.89
2010	15230	1099422	2495.7
2011	10417.7	821495	2794.2
2012	12677	874116	1044.7
2013	11579	1134629	615.9
2014	15046	985906	598.4

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي من (2005- 2014م)

كما نلاحظ من خلال الشكل التالي تطور اعتمادات الميزانية في خطط التنمية السابعة و الثامنة و التاسعة. حيث زادت المخصصات المالية خلال الثلاث خطط بشكل واضح، حيث شكل الإنفاق على تنمية الموارد البشرية أعلى القيم، يليه الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية، ومن ثم تنمية الموارد الاقتصادية وأخيراً التجهيزات الأساسية خلال خطط التنمية الثلاثة، وهذا يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه المملكة لتنمية وتطوير رأس المال البشري.

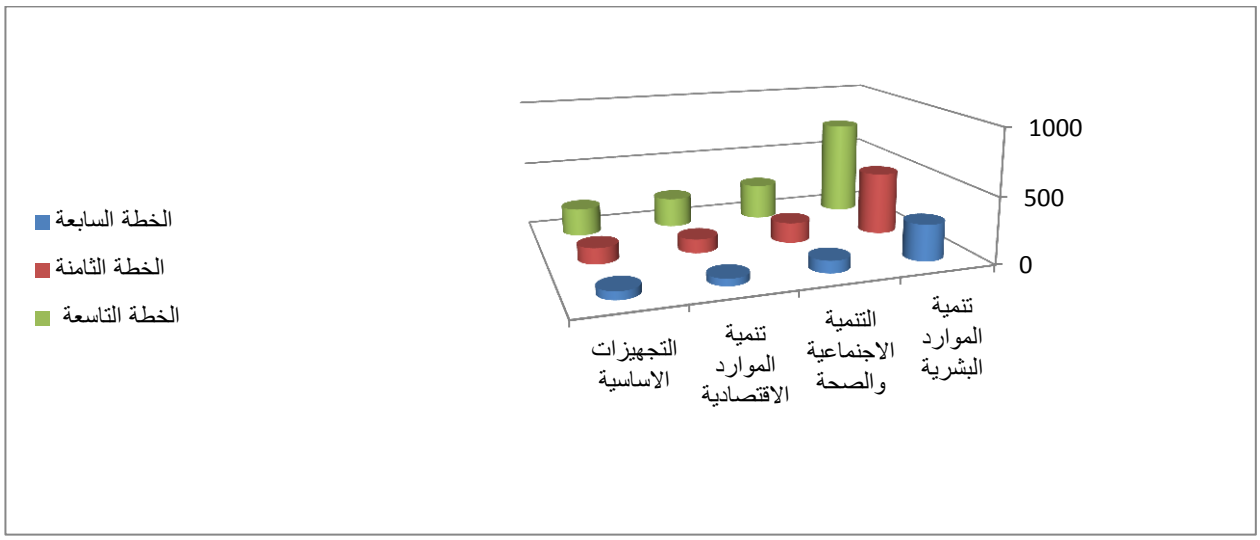

شكل(1) مخصصات الإنفاق على التنمية في خطة التنمية السابعة والثامنة والتاسعة.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات منجزات خطط التنمية- وزارة الاقتصاد والتخطيط

المحور الثالث: الاطار التطبيقي

المبحث الأول: النموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

أولا- مقدمة عن النموذج المستخدم ومتغيراته.

يتطلب اختبار العلاقة طويلة الأجل بين تطوير رأس المال البشري والصادرات غير النفطية استخدام طريقة الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) ، حيث أنه أنسب طريقة في حالة سكون بعض السلاسل الزمنية في المستوى وسكون السلاسل الأخرى في الفروق الأولى وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً في النتائج القياسية. من أجل قياس هذه العلاقة بين متغيرات الدراسة تفترض الدراسة أن الدالة هي:

$$EX = \propto + \beta_1 YW + \beta_2 \mathrm{HR} + \beta_3 HS + \beta_4 \mathrm{INF} + \in \qquad (1$$

EX = ويعبر عن الصادرات غير النفطية في المملكة ويقاس بنسبة تغير الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي.

$\propto$ = القاطع.

$\beta_1 ، \beta_2 ، \beta_3 ، \beta_4$= معلمات النموذج.

YW= معدل الدخل العالمي باعتباره من أهم محددات الصادرات، فعند زيادة الدخل العالمي يزيد الطلب العالمي على السلع مما يؤدي لزياد الصادرات لتلبية الزيادة في الطلب ويقاس بنسبة التغير السنوية.

HR= مؤشر لتنمية الموارد البشرية ويتضمن الإنفاق على التعليم العام والتعليم العالي إضافة للتعليم التقني والتدريب المهني، ويقاس بنسبة الإنفاق على تنمية الموارد البشرية إلى إجمالي الناتج المحلي.

HS= مؤشر للصحة والتنمية الاجتماعية ويقاس بنسبة الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية إلى إجمالي الناتج المحلي.

INF= معدل التضخم والذي يؤثر على القوة الشرائية للأفراد، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي لزيادة أسعار المنتجات المحلية ومن ثم تخفيض الطلب على صادرات المملكة العربية السعودية، وتم حسابه على أساس النسبة التي يدفعها المستهلكون سنوياً.

$\in$ = الأخطاء العشوائية.

وتم تحويل البيانات إلى اللوغاريتم باستثناء معدل التضخم لاحتوائه على قيم سالبة.

تغطي البيانات الفترة من عام 1981الى عام 2014م، تم تجميعها من التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

ثانيا: تحليل البيانات إحصائيا

جدول (5):تحليل البيانات إحصائيا

المتغير	المتوسط	الوسيط	أعلى قيمة	أقل قيمة
معدل الصادرات غير النفطية	0.043	0.044	0.077	0.0047
معدل الدخل العالمي	3.526	3.406	5.684	-0.009
معدل الإنفاق على تنمية الموارد البشرية	0.0679	0.065	0.128	0.0421
معدل الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية	0.0277	0.0252	0.0573	0.017
معدل التضخم	1.489	0.964	9.868	-3.203

المصدر: نتائج التحليل ببرنامج EViews باستخدام التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي والبنك الدولي وصندوق النقد.

المبحث الثاني: نتائج اختبارات السكون لمتغيرات النموذج.

لتطبيق اختبارات جذور الوحدة والتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل المتغيرات تم استخدام اختبار ديكي فولر واختبار فليب بيرون، واتضحت النتائج التالية:

1- اختبار ديكي فولر:

بتطبيق اختبار ديكي فولر وجدنا أن الدخل العالمي وتنمية الموارد البشرية مستقرة في مستوياتها، أما الصادرات غير النفطية والإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية والتضخم ساكنة في الفروق الأولى.

2- اختبار فيليب بيرون:

أظهرت نتائج اختبار فيليب بيرون أن الصادرات غير النفطية، والدخل العالمي وتنمية الموارد البشرية ساكنة في المستوى، أما الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية، والتضخم ساكنة في الفروق الأولى.

جدول(6):اختبار جذور الوحدة

المتغير	اختبار ديكي فولر						اختبار فيليب بيرون					
	المستوى			الفروق الأولى			المستوى			الفروق الأولى		
	بقاطع ومتجه زمني	بقاطع	بدون قاطع ومتجه زمني	بقاطع ومتجه زمني	بقاطع	بدون قاطع ومتجه زمني	بقاطع ومتجه زمني	بقاطع	بدون قاطع ومتجه زمني	بقاطع ومتجه زمني	بقاطع	بدون قاطع ومتجه زمني
LEX	-3.210	-2.123	-1.919	-3.983	-4.181	-5.596	-3.046	-4.062	-2.671	-3.255	-3.080	-2.825

المتغير	اختبار ديكي فولر						اختبار فيليب بيرون					
	المستوى			الفروق الأولى			المستوى			الفروق الأولى		
LYW	-3.774	-3.711	-1.010	-7.438	-7.120	-7.178	-3.590	-3.566	-0.850	-7.315	-7.025	-7.065
LHR	-3.949	-3.908	-0.716	-3.393	-3.509	-3.593	-3.921	-3.971	-0.905	-7.798	-8.060	-8.288
LHS	-3.485	-2.545	-0.359	-3.355	-4.847	-4.931	-3.480	-2.540	-0.456	-13.23	-12.12	-11.51
INF	-3.196	-2.421	-2.141	-6.879	-6.997	-7.109	-3.186	-2.451	-2.133	-6.946	-7.073	-7.183
القيمة الحرجة عند5%	-3.59	-2.971	-1.953	-3.580	-2.971	-1.954	-3.552	-2.954	-1.951	-3.557	-2.957	-1.951

المصدر: نتائج التحليل ببرنامج EViews باستخدام التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي والبنك الدولي وصندوق النقد.

المبحث الثالث: نتائج اختبار الحدود:ARDL

نظراً لاختلاف درجات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، فسيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة Autoregressive Distributed lag (ARDL) لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين الصادرات غير النفطية وتطوير الموارد البشرية. حيث يتم إجراء الاختبار على خطوتين:

الخطوة الأولى: تقيس وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات عن طريق المعادلة التالية:

$$EX = \propto + \beta_1 YW + \beta_2 \mathrm{HR} + \beta_3 HS + \beta_4 \mathrm{INF} + \in \quad (1)$$

حيث تم حساب إحصائية (F)، حيث توجد قيمة جدوليه عليا لإحصائية (F) إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وقيمة جدوليه دنيا إذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى I(0).

فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من القيمة العليا فإننا نرفض فرض العدم، وإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من القيمة الدنيا نقبل فرض العدم، أما إذا وقعت (F) المحسوبة بين القيمة العليا والقيمة الدنيا فإننا نكون في منطقة عدم الحسم.

فرض العدم: عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الصادرات غير النفطية وتنمية الموارد البشرية.

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4$$

الفرض البديل: يوجد علاقة طويلة الأجل بين الصادرات غير النفطية وتنمية الموارد البشرية. $\beta_1 \neq$

$$H_1: \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4$$

وعند تطبيق ذلك على بيانات الدراسة تحصلنا على قيم F في الجدول التالي:

جدول(7): قيمةF المحسوبة وقيمتها العليا والدنيا

قيمة F المحسوبة	قيمة F العليا	قيمة F الدنيا
8.2824	4.8800	3.4126

المصدر: نتائج التحليل ببرنامج EViews باستخدام التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي والبنك الدولي وصندوق النقد.

وجدنا أن قيمة F المحسوبة بلغت8.2824 وهي أكبر من القيمة العليا 4.88، أي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل بين الصادرات غير النفطية وتطوير رأس المال البشري تمثل بالمعادلة التالية:

$$ElX = -8.86 + 0.849lYW - 3.009\,\mathrm{lHR} + 0.873lHS - 0.217\mathrm{INF} \quad (3)$$

والمستخلصة من الجدول التالي:

جدول(8) نتائج اختبار الحدود ARDL

المتغير	المعامل	الاحتمالية
LYW	0.84939	0.040
LHR	-3.0091	0.143
LHS	0.87396	0.439
INF	-0.21715	0.054
A	-8.8668	0.000

المصدر: نتائج التحليل ببرنامج EViews باستخدام التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- الدخل العالمي معنوي لأن الاحتمالية (0.040) أقل من 0.05، أي أن له تأثير على الصادرات غير النفطية ويرتبط بعلاقة طردية معها، بحيث أنه إذا زاد الدخل العالمي وحدة واحدة يؤدي ذلك لزيادة الصادرات غير النفطية بمقدار0.84 وحدة وهذا يتطابق مع الفرض بوجود علاقة طردية بين الصادرات غير النفطية والدخل العالمي ويتفق مع النظرية الاقتصادية.

2- تنمية رأس المال البشري وجدنا من خلال التحليل انه غير معنوي لأن الاحتمالية (0.143) أكبر من 0.05 أي أنه ليس له تأثير على الصادرات غير النفطية، وبالتالي يتم رفض فرضية الدراسة القائلة بأن هناك علاقة طردية بين تنمية الموارد البشرية وزيادة الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، يعود ذلك لعدم موائمة تخصصات الخريجين لمتطلبات سوق العمل، وبالتالي انخفاض نسبة مشاركة المواطنين في سوق العمل ومزاحمة الأيدي العاملة الأجنبية للعمالة الوطنية، وهذه النتائج تتوافق مع ما جاء في دراسة (الحاروني، 2015) عندما وجد أن هناك علاقة سلبية تربط التعليم الجامعي بالناتج المحلي الإجمالي في مصر، بسبب عدم تطابق تخصصات الخريجين بمتطلبات سوق العمل.

3- الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية غير معنوي لأن الاحتمالية (0.439) أكبر من 0.05 أي أنه ليس له تأثير على الصادرات غير النفطية، وبالتالي يتم رفض فرضية الدراسة القائلة بأنه توجد علاقة طردية بين الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية والصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية.

4- التضخم معنوي أي أن له تأثير على الصادرات غير النفطية ويرتبط بعلاقة عكسية معها، بحيث لو انخفض التضخم بمقدار وحدة واحدة ستزيد الصادرات غير النفطية بمقدار0.217 وحدة. وهذا يتطابق مع الفرض القائل بأن هناك علاقة عكسية بين التضخم والصادرات غير النفطية.

ما يفسر وجود العلاقة طويلة الأجل هو الدخل العالمي والتضخم حيث أنها معنوية وتشرح العلاقة الاقتصادية بطريقة صحيحة.

الخطوة الثانية: تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل ومعلمات العلاقة قصيرة الأجل، عن طريق نموذج تصحيح الخطأ الذي يوضح لنا المدة اللازمة للوصول لوضع التوازن في الأجل الطويل والذي يمثل بالمعادلة التالية:

$$\Delta lEX = \delta + \beta_1 lEX_{t-1} + \beta_2 lYW_{t-1} + \beta_3 lHR_{t-1} + \beta_4 lHS_{t-1} + \beta_5 INF_{t-1}$$
$$+ \sum_{i=1}^{n} \gamma_{1i} \Delta lEX_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{2i} \Delta lYW_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{3i} \Delta lHR_{t-i}$$
$$+ \sum_{i=1}^{n} \gamma_{4i} \Delta lHS_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{5i} \Delta INF_{t-i} + U_t (2)$$

يشير الرمز Δ الى الفروق للمتغير، δ القاطع، U_t الخطأ العشوائي.

أي أن معدل الصادرات غير النفطية يمكن شرحه عن طريق القيم المتباطئة لمعدل الدخل العالمي، والقيم المتباطئة لمعدل الإنفاق على تنمية الموارد البشرية، والقيم المتباطئة لمعدل الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية، والقيم المتباطئة لمعدل التضخم.

ثم تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يقدم معلومات ديناميكية عن المتغيرات في الأجل القصير، ويقيس سرعة التكيف للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل وظهرت المعادلة التالية:

$$\Delta lEX = 0.007 - 0.117\Delta lEX_{t-2} - 0.068\Delta lYW_t - 0.063\Delta lYW_{t-1}$$
$$- 0.101\Delta lYW_{t-2} - 0.673\Delta lHR_t + 0.165\Delta lHR_{t-1}$$
$$- 0.681\Delta lHR_{t-2} + 0.239\Delta lHS_t - 0.053\Delta lHS_{t-1} + 0.448\Delta lHS_{t-2}$$
$$- 0.358\Delta INF_t + 0.030\Delta INF_{t-1} + 0.026\Delta INF_{t-2}$$
$$- 0.248ECM(-1) (4)$$

والتي تم استخلاصها من خلال الجدول التالي:

جدول(9) نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل
DLYW	0.047138
DLHR	-0.51349
DLHS	0.16724
DINF	0.017501
ECM(1)	-0.17738

المصدر: نتائج التحليل ببرنامج EViews باستخدام التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي والبنك الدولي وصندوق النقد.

حيث ظهرت ECM(- 1) معنوية وبإشارة سالبة وأقل من الواحد الصحيح، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وسيتم تصحيح 24% من الخلل في النموذج خلال أول سنة، وسيعود النموذج إلى التوازن بعد أربع سنوات تقريباً، كما أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي حيث ظهرت Serial Correlation بنسبة 9%،

ويشير اختبار رامسي إلى أن النموذج محدد بطريقة صحيحة، كما لا توجد مشكلة اختلاف تباين في النموذج المستخدم.

الخاتمة.

خلاصة بأهم النتائج:

1- الدخل العالمي معنوي ويرتبط بعلاقة موجبة مع الصادرات غير النفطية وهذا يتطابق مع فرضية الدراسة ومع النظرية الاقتصادية، بحيث إذا زاد الدخل العالمي وحدة واحدة يؤدي ذلك لزيادة الصادرات غير النفطية بمقدار0.84 وحدة.

2- تنمية رأس المال البشري غير معنوي أي أنه ليس له تأثير على الصادرات غير النفطية، وبالتالي يتم رفض فرضية الدراسة القائلة بأن هناك علاقة طردية بين تنمية الموارد البشرية وزيادة الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية بسبب:

أ- عدم موائمة مخرجات منظومة التعليم والتدريب لاحتياجات سوق العمل.

ب- ارتفاع نمو عرض العمل بنسب أعلى من نمو الاقتصاد الوطني.

ج- مزاحمة الأيدي العاملة الأجنبية للعمالة الوطنية خصوصاً في القطاع الخاص، الذي يهدف عادة إلى تعظيم الأرباح فيجد في العامل الوافد إنتاجية أعلى وتكاليف أقل مقارنة بالمواطن السعودي.

3- الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية غير معنوي أي أنه ليس له تأثير على الصادرات غير النفطية، وبالتالي يتم رفض فرضية الدراسة القائلة بأنه توجد علاقة طردية بين الإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية والصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية.

4- التضخم معنوي أي أن له تأثير على الصادرات غير النفطية ويرتبط بعلاقة عكسية معها، بحيث لو انخفض التضخم بمقدار وحدة واحدة ستزيد الصادرات غير النفطية بمقدار0.217 وحدة. وهذا يتطابق مع الفرض القائل بأن هناك علاقة عكسية بين التضخم والصادرات غير النفطية.

كم أظهر التحليل وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ما يفسرها هو الدخل العالمي والتضخم حيث أنها معنوية وتشرح العلاقة الاقتصادية بطريقة صحيحة.

وعند تحليل نموذج تصحيح الخطأ ظهر وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وسيتم تصحيح 24% من الخلل في النموذج خلال أول سنة، وسيعود النموذج إلى التوازن بعد أربع سنوات تقريباً.

التوصيات والمقترحات.

بناء على النتائج السابقة توصي الباحثة وتقترح ما يلي:

1- عمل دراسات موسعة لتحديد احتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة، ومن ثم العمل على التركيز على هذه التخصصات في المؤسسات الجامعية والمؤسسات المختصة بالتدريب التقني والمهني، وذلك لتخريج دفعات تساعد على زيادة الصادرات غير النفطية مما ينعكس على تنويع القاعدة الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي بدون الاعتماد على الصادرات النفطية.

2- تشجيع الشباب على إنشاء المشاريع الخاصة وتقديم القروض والتسهيلات اللازمة لدعمهم في ذلك، وعمل الدراسات التي تحدد احتياج السوق من المشاريع المختلفة.

3- زيادة نسب السعودة في القطاع الخاص وعدم الاعتماد على العمالة الأجنبية.

4- العمل على التخصيص الأمثل للموارد المالية كالإنفاق على تنمية الموارد البشرية والإنفاق على الصحة والتنمية الاجتماعية.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو الشرار، علي، (2010) "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الثانية.
- أبو العيون، محمود، (1997) "تطور نظريات التجارة الدولية خلال القرن العشرين: استعراض مرجع" مجلة البحوث التجارية (كلية التجارة- جامعة الزقازيق)- مصر، مج 19، عدد 1.
- أحمد، خالد، (2016) "اتجاهات التنافسية للصادرات السعودية غير النفطية في أهم أسواقها العربية" مجلة جامعة الملك عبدالعزيز- العدد1.
- الاستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1435هـ
- الأهداف والسياسات لخطة التنمية العاشرة (2015- 2019)، وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، العدد51.
- جوهر، كريم، (2010) "التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- مصر، عدد3.
- الحاروني، محمد، (2015) "العلاقة بين رأس المال البشري بالتركيز على التعليم كأحد المكونات الأساسية له والناتج المحلي الإجمالي في مصر" .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- مصر، عدد1.
- الخثلان، خالد، الخطيب، طارق، و ملو العين، علاء، (2012). "هيكل وكفاءة أداء ومحددات الصادرات السعودية غير النفطية " مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة- جامعة طنطا)- مصر، العدد1.
- رزق، ميراندا، (2010) "التجارة الدولية" مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، برنامج مهارات التسويق والبيع.
- الطراونة، سعيد، (2008) "الصادرات والمستوردات محددات كل منهما وتأثيرهما على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن: تحليل التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM"مؤتة للبحوث والدراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية- الأردن، مج 23، عدد 2.
- عباس، علي، (2016) "إدارة الأعمال الدولية" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الرابعة.
- عبد الخالق، السيد، (1999) "التعليم والعولمة وتحرير التجارة العالمية" .كتاب مؤتمر اليوبيل الفضي لكلية الحقوق جامعة المنصورة- مصر، المنصورة: كلية الحقوق- جامعة المنصورة.
- عبدالله، فتحي، (1997) "التعليم و التدريب المدخل الضروري لقدرة مصر على المنافسة في ظل تحرير التجارة الدولية ".مجلة البحوث القانونية والاقتصادية- كلية الحقوق جامعة المنصورة- مصر، عدد21
- قاسم، خالد؛ و النعماني، عبدالفتاح، (2003) "تطوير القاعدة التكنولوجية الصناعية العربية كمدخل لتفعيل التجارة العربية" المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر (تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية)- مصر، القاهرة: كلية التجارة- جامعة المنصورة.
- محمد، عمرو؛ العبيدي، سمير؛ و دراج، فيصل، (2013) "مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي: نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي" المستقبل العربي(لبنان)، مج 36، ع 414.

- المساعيد، سليمان؛ و البطاينة، إبراهيم، (2007) "الصادرات الأردنية: المحددات والتوقعات المستقبلية (2005-2020)" المجلة العربية للعلوم الإدارية الكويت، مج 14، عدد 1.
- منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام، وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2014.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Auer, Raphael. "Human Capital and the Dynamic Effects of Trade." Job market paper (2006).
- Lubango, Louis M. "When can strong patent regimes boost countries' stocks of inventions and related trade? An analytical model tested in Brazil, Egypt, Nigeria and South Africa in the energy, environment and pharmaceuticals and related sectors." Technology in Society 42 (2015): 150- 159.
- Murat, Marina."Out of sight, not out of mind.Education networks and international trade." World Development 58 (2014): 53- 66.
- Qi, Wang, and Xiang Xiao. "Two major relative comparative advantages of China in International Trade." China Population, Resources and Environment17.5 (2007): 33- 37.
- Shachmurove, Yochanan, and Uriel Spiegel. "Sustainable effects of technological progress and trade liberalization." Economic Modelling 33 (2013): 956- 964.
- Teixeira, Aurora AC, and Natércia Fortuna. "Human capital, R&D, trade, and long- run productivity.Testing the technological absorption hypothesis for the Portuguese economy, 1960–2001." Research Policy 39.3 (2010): 335- 350.

الملاحق.

ملحق (1) بيانات الدراسة:

	EX	YW	HR	HS	INF
1981	0.0047	2.2500	0.0421	0.0220	2.7989
1982	0.0062	0.7670	0.0607	0.0324	1.021
1983	0.0080	2.7850	0.0621	0.0305	0.1914
1984	0.0106	4.8230	0.0721	0.0383	-1.559
1985	0.0149	3.8990	0.0652	0.0343	-3.0587
1986	0.0244	3.3560	0.0749	0.0573	-3.2033
1987	0.0323	3.7950	0.0738	0.0346	-1.5471
1988	0.0473	4.5960	0.0708	0.0327	0.9075
1989	0.0448	3.9260	0.0672	0.0298	1.0326
1990	0.0364	3.3830	0.1280	0.0556	2.0771
1991	0.0309	2.4330	0.1139	0.0495	4.8611
1992	0.0274	2.3460	0.0620	0.0264	-0.077
1993	0.0284	2.1590	0.0645	0.0274	1.0557
1994	0.0331	3.3400	0.0577	0.0222	0.5643
1995	0.0453	3.3720	0.0501	0.0189	4.8684

	EX	YW	HR	HS	INF
1996	0.0407	3.8970	0.0463	0.0170	1.222
1997	0.0445	4.1270	0.0669	0.0231	0.0571
1998	0.0425	2.5210	0.0827	0.0298	-0.3569
1999	0.0359	3.6250	0.0706	0.0250	-1.3478
2000	0.0349	4.7950	0.0693	0.0230	-1.125
2001	0.0444	2.4840	0.0768	0.0262	-1.1125
2002	0.0456	2.9380	0.0662	0.0267	0.2301
2003	0.0508	4.0390	0.0613	0.0207	0.5867
2004	0.0589	5.3780	0.0575	0.0185	0.3296
2005	0.0579	4.8610	0.0568	0.0187	0.6993
2006	0.0606	5.5350	0.0618	0.0190	2.2073
2007	0.0670	5.6840	0.0619	0.0199	4.1687
2008	0.0624	3.0580	0.0537	0.0177	9.8687
2009	0.0681	-0.0090	0.0758	0.0251	5.0666
2010	0.0681	5.3790	0.0696	0.0236	5.3431
2011	0.0703	4.1690	0.0591	0.0209	5.8235
2012	0.0694	3.4040	0.0610	0.0223	2.8859
2013	0.0725	3.4080	0.0728	0.0254	3.5062
2014	0.0776	3.3890	0.0748	0.0279	2.6705

المصدر: التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.